الأنباء
الثلاثاء 3 فبراير 2015

خلال استقبال غرفة التجارة لرئيس الوزراء المصري

الغانم: الغرفة تتلقى شكاوى الشركات الكويتية العاملة في مصر اعتباراً من اليوم
محلب: الحكومة المصرية تنجز قانوني الاستثمار والأراضي 13 مارس

علي الغانم وابراهيم محلب خلال استقبال غرفة التجارة والصناعة الوفد المصري (قاسم باشا)

درع تذكارية من رئيس الغرفة إلى رئيس الوزراء المصري

محمود فاروق

كشف رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم عن اتفاق تم مع رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب يقضي بتلقي غرفة تجارة جميع شكاوى الشركات الاستثمارية اعتبارا من اليوم لديها، والعمل على تجميعها وتحليلها وعرضها على الجانب المصري لليت فيها بشكل سريع مع وضع مقترحات لحلها.

وأشار الغانم، في كلمته التي ألقاها خلال استقبال الغرفة لرئيس الوزراء المصري والوفد المرافق له، الى أن الوقوف إلى جانب مصر هو واجب لا نملك فيه خيارا ولا نريد عنه حيادا، كما ان التزام مصر بقضايا امتها التزام راسخ لا خلاف حوله ولا رجعة فيه.

وقال ان الكويت كانت من أوليات الدول التي باركت الثورة المصرية عبر وفد اقتصادي نظمته غرفة التجارة زار مصر في 7 أبريل 2011 بمباركة سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

ولفت الغانم الى أن الاستثمار في مصر هو استثمار للعرب جميعا، داعيا لبناء محفزات من شأنها توفير بيئة استثمارية جاذبة تضمن حقوق المستثمرين وهو ما يستلزم تطوير التشريعات المواكب لها قضاء عادل لديه القدرة على سرعة الحسم وإدارة تنفيذية لها قوة التنفيذ.

وأشار الغانم إلى العبارة الشهيرة «يبقى الحال على ما هو عليه، وعلى المتضرر اللجوء إلى القضاء» لم تعد مقبولة على الاطلاق، مشددا على ضرورة إيجاد صيغة اسرع حسما، واقل انحيازا للطرف المستفيد من بقاء الحال علي ما هو عليه. واستدرك أن استقرار التشريع وضمان الحقوق والاحترام المؤسسي للحقوق امر واجب، بالاضافة إلى احترام المراكز القانونية في إطار مسؤولية الدولة عن أعمال مواطنيها.

وقال الغانم ان ثقة مواطني الدولة في استثمارات الدولة هي مقياس أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى المستثمرين إدراك أن ما يقدمونه من استثمارات في مصر هو في واقع الأمر شراكة عادلة في الجهد والمال والنتائج والمسؤولية الاجتماعية، وبالتالي عليهم ألا يطالبوا بمزايا تفضيلية عما يحصل عليه مواطنو تلك الدول. وأضاف أن مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي الذي سيعقد بين 13 و15 مارس المقبل ستتم المشاركة فيه وبقوة من قبل المستثمرين تضامنا مع مصر التي يعد الاستثمار فيها استثمارا للعرب جميعا.

حل 250 نزاعاً استثمارياً من إجمالي 359 نزاعاً.. وتحكيم في 24 نزاعاً استثمارياً

وزير الاستثمار المصري: مصر بحاجة لاستثمارات أجنبية ومحلية بـ 415 مليار جنيه لتحقيق نمو 3,8٪ بـ 2015

وزير الإسكان المصري: العائد على الاستثمار العقاري في مصر لا يقل عن 30٪

ثورة تشريعية

بدوره، أوضح رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب أن الأوضاع الحالية في مصر تتطلب تكاتف دول المنطقة جميعا لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية التي يعرفها الجميع والتي أبرزها الأحداث الإرهابية الأخيرة وتتطلب تكاتف الجميع، وبين أن الحكومة تقوم حاليا بثورة تشريعية بإعلان عن تشكيل لجنة عليا للإصلاح التشريعي، حيث بدأت بالملف الاقتصادي وكان على رأسها قانون الاستثمار نظرا لما واجهناه من تخبط في الجهات الحكومية وبيروقراطية، ونسعى لبناء قانون للاستثمار من أفضل القوانين الجاذبة للاستثمار عالميا.

وكشف أنه سيتم الانتهاء من قانون الاستثمار برؤيته الجديدة قبل انعقاد المؤتمر الاقتصادي في 13 مارس المقبل، ولفت الى تأسيس آلية سريعة للنزاعات الاستثمارية ليتسنى لها اتخاذ قرارات نهائية وبشكل سريع، وقال ان الدولة باتجاه اصدار قانون الأراضي الموحدة الذي يقضي على النزاعات التي تنشأ في المناطق الاستثمارية والصناعية فضلا عن قانون الافلاس الذي يتناول الخروج الآمن للشركات بما يحقق المصلحة المشتركة للدولة والمستثمر.

ولفت الى أن المؤتمر الاقتصادي يهدف إلى علاج حالة المهمشين والذين يعانون من ضغوط اقتصادية صعبة والتي تمثل 25٪ من إجمالي السكان. واستدرك بالقول إن الحكومة جادة في علاج الفساد الاداري من خلال تعديلات قانون الخدمة المدنية وكذلك اصلاح دور الموظف الحكومي بتعديلات كبيرة ومتنوعة في قانون العاملين في الدولة، وقال ان المؤتمر الاقتصادي نقطة انطلاق حقيقية للاقتصاد المصري والذي يسعى لوضع خطوات ملموسة للاقتصاد المصري يشعر بها كل المشاركين، وبين أنه تم حل 250 نزاعا استثماريا من اجمالي 359 نزاعا تم عرضه على اللجنة المشكلة من وزير العدل ووزير الاستثمار بهذا الخصوص. وبخصوص التحكيم في النزاعات، قال محلب انه تم التحكيم في 24 نزاعا استثماريا.

وأكد محلب أن خارطة الطريق السياسية تم الانتهاء من معظمها وسيتم بدء عملية الانتخابات البرلمانية في 8 فبراير المقبل، وأشار إلى ان هناك 25 مشروعا سيتم طرحها خلال المؤتمر ضمن 11 قطاعا استثماريا مختلفا ووفق دراسة ورؤية عالمية وبشراكة بنوك ومؤسسات تمويل أبدت رغبتها الجادة في المساهمة بتلك المشاريع.

استثمارات أجنبية

من جانبه، كشف وزير الاستثمار المصري أشرف عبدالتواب سالمان أن بلاده تحتاج إلى استثمارات أجنبية ومحلية بقيمة 415 مليار جنيه لتحقيق معدلات نمو 3,8٪ للعام المالي 2015/2014 لا يتوافر منها في موازنة الدولة سوى 58 مليار جنيه، لافتا إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المطلوبة قدرها 10 مليارات دولار واستثمارات محلية قدرها 344 مليار جنيه.

وأضاف سالمان أن العمليات الارهابية التي شهدتها سيناء في الآونة الأخيرة لن تؤثر على مناخ الاستثمار في مصر بشكل كبير وذلك لأن الحكومة المصرية والشعب المصري لديهما الإرادة لإكمال المسيرة.

وفي سؤال آخر عما اذا كانت الصناديق السيادية العالمية استجابت لمبادرة مصر الداعية للاستثمار فيها، قال ان كل الصناديق العربية استجابت فضلا عن صناديق سيادية من جنوب شرق آسيا، دون أن يحدد حجم الاستثمارات المتوقعة من تلك الصناديق.

وردا على سؤال آخر عما اذا كانت الحكومة المصرية ستصدر قانونا جديدا للاستثمار، قال: اننا نعمل على تعديل القانون الحالي وسيخرج بصيغته الجديدة خلال وقت قريب تناسب وتلائم كل رجال الأعمال والشراكة الحقيقية التي تسعى الحكومة المصرية لتأسيسها.

وبين سالمان أن شكل الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة يعتمد على ثلاثة أعمدة، هي الاصلاح الهيكلي للموازنة، المشروعات التنموية، والثورة التشريعية. وتابع ان السوق المصري متنوع القطاعات ما يعطي تنويعا للمخاطر ويعطي ارباحا وعوائد اعلى.

وقال: الاقتصاد المصري حقق 6,8٪ معدل نمو في الربع الأول من العام المالي الحالي وهو معدل يدعو للتفاؤل، مشيرا الى انه كان قد سجل معدل نمو بنسبة 2,3٪ معدل نمو في 2014/2013.

وبين أن معدل البطالة انخفض الى 11,3٪ في الربع الأول من العام الحالي من 13,4٪، وقال ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت 1,8 مليار دولار في الربع الأول وهو دليل على ثقة المستثمرين في الأداء الاقتصادي المصري، وقال ان مصر تستهدف استثمارات محلية وأجنبية تصل إلى 700 مليار جنيه بنهاية السنوات الاربع المقبلة، تتوزع 15 مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة و600 مليار جنيه استثمارات محلية.

عائد عقاري

بدوره، لفت وزير الاسكان المصري د.مصطفى مدبولي إلى أن معدل العائد على الاستثمار العقاري في مصر لا يقل عن 30٪ وهو مرشح ليكون من أكبر 3 ستقود الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة، وبين أن الحكومة المصرية لديها استعداد للتعاون الكامل مع الجهات الحكومية المختلفة. واوضح أن المشروعات التي تم اختيارها ستكون في المدن الجديدة في مدينة الشيخ زايد ودمياط الجديدة وجنوب مارينا و6 أكتوبر.

ولفت إلى أن الأراضي التي سيتم طرحها تصل بين 4000 هكتار والتي تصل مساحتها إلى مدن كاملة و50 هكتارا للتجمعات السكنية. وبين أن هناك آليات كثيرة أخرى للتسهيل على المستثمرين بحيث يعزز العائد للمشاركة.

رسالة مطمئنة من محلب للمستثمرين الكويتيين

بعث رئيس الوزراء المصري ابراهيم محلب رسالة للمستثمرين الكويتيين اكد فيها على استقرار الأوضاع الاقتصادية في البلاد وان الحكومة المصرية تعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال دعم وشراكة المستثمرين خاصة العرب، متمنيا خلال توقيعه في سجل التشريفات الخاص بغرفة التجارة والصناعة دعم رجال الأعمال الكويتيين الاقتصاد المصري لما سينعكس عليهم بالايجاب خلال الفترة المقبلة.

رسالة رئيس الوزراء المصري للمستثمرين الكويتيين في سجل تشريفات غرفة تجارة وصناعة الكويت

«ديلويت» يعرض توقعات الأداء بالقطاع المصرفي في 2015

يشير تقرير ديلويت الصادر حديثا حول «توجهات القطاع المصرفي: تعزيز الربحية في مواجهة التحديات الجديدة» إلى أن القطاع المصرفي سيشهد مؤشرات إيجابية خلال العام 2015 بعد تخطي مرحلة ما بعد الأزمة المالية، وسيتحول القطاع في هذا السياق من التخطيط على المدى القصير إلى التركيز على كيفية تفعيل العمليات المصرفية بهدف تحقيق الربحية المرجوة.

وسيتجلى ذلك على الرغم من التحديات الجديدة والمنافسة المتزايدة التي سيواجهها القطاع المصرفي وفقا لتقرير ديلويت، الذي يعمد الى استكشاف عدد من المسائل الأساسية التي تؤثر على القطاع، بالإضافة إلى بعض الاعتبارات التي يجب على أصحاب القرار في هذا القطاع العمل بها.

ويعتبر تقرير ديلويت أن الإدارة الفاعلة لموجودات ومطلوبات المصارف ستصبح أمرا ضروريا، لا بل أكثر تعقيدا. ومع متطلبات الهيئات الناظمة الجديدة على غرار معدل تغطية السيولة ونسبة التمويل الإضافية التي استكملت في العام 2014، ستصبح المصارف ـ وخصوصا الكبرى منها ـ مجبرة على إجراء التغييرات اللازمة في ميزانياتها عبر المحافظة على الأصول ذات العوائد المنخفضة.

في الوقت نفسه، على المصارف أن تواجه معدل الفوائد المتزايد من خلال إدارة تدفقات الإيداعات وإعادة تصنيف بعض السندات في محافظها من «متوافرة للبيع» إلى «محفوظة حتى الاستحقاق»، لتفادي الخسائر في رأس المال، وذلك في سياق تصنيف الأصول المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي IAS 39. وتؤدي هذه الجهود لحماية رأس المال الى تثبيت العائدات على السندات الطويلة الأمد، ما يؤدي إلى تقليص هامش الفوائد أو التأثير سلبا على تقييمات المحافظ مع ارتفاع معدلات الفائدة.

في هذا السياق، يقول جو الفضل، الشريك المسؤول عن قطاع الخدمات المالية في ديلويت الشرق الأوسط: «تحتاج المصارف إلى إدارة ميزانياتها آخذة بعين الاعتبار عددا من المعايير التنظيمية ـ المتضاربة أحيانا ـ بما فيها على سبيل المثال، متطلباتها الرأسمالية، نسبتا السيولة ونسبة التمويل، بالإضافة إلى قدرتها على اجتياز متطلبات bail-in-able واختبار الإجهاد. وقد تشكل مثل هذه الخطوة تحديا أكثر تعقيدا على المدى القصير في ظل غياب بعض هذه المقاييس التي لم تنجز بشكل نهائي بعد».

ومع زيادة الهيئات المصرفية الناظمة ضغوطها على المصارف، تواجه أقسام الامتثال في المصارف طلبات غير مسبوقة. وما يزيد من تعقيد الأمر، بنية التقارير التنظيمية المتوافرة في العديد من المنظمات، والتي تؤدي إلى تأخير في الاستجابة للمطالب إضافة إلى عدم الفاعلية وزيادة الارتباك، ناهيك عن الخطر الحقيقي لعدم الامتثال والغرامات المالية. نتيجة لذلك، تسعى بعض المؤسسات المصرفية إلى إنشاء أقسام مركزية لمتابعة وإدارة الشؤون التنظيمية تهدف إلى تطبيق مناهج موحدة والامتثال في التنفيذ وتحسين عملية اتخاذ القرارات. وفي العام 2015، تتوقع ديلويت أن تتبنى المزيد من المصارف فكرة اعتماد مثل هذه الأقسام.

وتتخذ الشركات بغض النظر عن بنيتها قرارات يومية مهمة تملأها المخاطر. من هنا أصبحت المصارف تعطي أهمية أكبر لدمج عمليات إدارة المخاطر، والامتثال، إضافة إلى أخلاقيات العمل ضمن ثقافتها الداخلية. ويضيف الفضل: «إن المعيار الجديد لبرنامج حوكمة ناضج يرتكز على قدرة المصارف على اعتماد ثقافة السلوك القائم على قدرة التأقلم في التعامل مع المخاطر بشكل منهجي».

قال على هامش «قمة الكويت للصيانة»: إن عمليات المصافي لم تتأثر بانخفاض أسعار النفط

الشمري: 170 مليون دينار تكلفة الصيانة السنوية لمصافي «البترول الوطنية»

الشمري والعرادة في لقطة جماعية خلال قمة الكويت للصيانة

أحمد مغربي

قال مدير دائرة الصيانة في مصفاة ميناء عبدالله بشركة البترول الوطنية الكويتية محمد سعود الشمري إن كلفة الصيانة الإجمالية لمصافي الشركة الثلاث تتراوح بين 150 و170 مليون دينار سنويا منها 60 مليون دينار لأعمال الصيانة في مصفاة ميناء عبدالله.

وأضاف الشمري في تصريحات صحافية امس على هامش قمة الكويت للصيانة التي تستضيفها شركة البترول الوطنية، أن أبرز التحديات التي تواجهها عمليات الصيانة في منشآت الشركة تتمثل في العنصر البشري المدرب فنيا لمواجهة الصعاب خلال أوقات العمل، موضحا أن شركة البترول الوطنية تبذل جهودا كبيرة لتوفير العمالة الفنية المتخصصة من الخارج لإجراء كل عمليات الصيانة في مصافيها.

وفي سؤال حول تأثير انخفاض أسعار النفط على ميزانيات الصيانة السنوية التي تجريها «البترول الوطنية» للمنشآت، أكد الشمري على أن الميزانيات المرصودة حتى الآن كما هي ولا تغيير عليها بسبب انخفاض أسعار النفط، موضحا أن إدارة الصيانة تضع الميزانيات في الحد المعقول لتنفيذ الصيانة والمشاريع الرأسمالية.

وقال إن شركة البترول الوطنية شكلت عدة لجان لتقليص التكاليف والمصاريف في الشركة، بيد أن الشمري أكد على أن ذلك التخفيض لن يؤثر على عمليات جودة الصيانة.

وأشار الشمري إلى أن البترول الوطنية تحاول جاهدة في رفع كفاءة العمالة في المصافي عن طريق تحسين عمليات التدريب والإقامة الجيدة للعمال، مبينا أن 80٪ من أعمال الصيانة التي تجرى في المصافي ينفذها المقاولون المتعاقدون مع البترول الوطنية، مؤكدا أن الشركة تعامل المقاولين على أنهم شريك استراتيجي في المشاريع وليسوا كمنفذين وحسب.

حامد المطيري: الميزانية المرصودة للصيانة في مديرية شرق الكويت لا تقل عن 40 مليون دينار

ولفت الشمري إلى أن «البترول الوطنية» تركز على عملية اختيار الكوادر المتخصصة سواء من الخارج أو من الداخل على أساس المسميات الوظيفية المطلوبة للوظائف مضيفا أن هناك ابتعاثا لمسؤولين من الشركة إلى عدد من دول العالم لاختيار وجلب الكوادر المتخصصة لتنفيذ مشاريع الصيانة.

وقال إن شركة البترول الوطنية قابلت نحو 400 مهندس متخصص في عمليات الصيانة خلال الفترة الماضية لتأهيلهم لتنفيذ عمليات الصيانة في المصافي، لافتا إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه الشركة تأهيل وتدريب ذلك العدد للانخراط في العمل بمصافي الشركة.

وبين أن الشركة أعدت برنامجا متخصصا لتدريب حديثي التخرج من المهندسين والفنيين والعاملين لإعدادهم الإعداد الجيد لتنفيذ مهام العمل المختلفة في الشركة، موضحا أن من أبرز البرامج التي تم اعدادها برنامج المدرب الممارس والتي من شأنها أن تثقل حديثي التخرج بالخبرات اللازمة لمواجهة سوق العمل.

وأوضح أن الشركة تنفذ حاليا مجموعة من البرامج التدريبية العملية والنظرية بالتعاون مع المقاولين وذلك لمجابهة تنفيذ مشروع الوقود البيئي بالتزامن مع عمليات الصيانة العادية في المصافي.

من جانبه قال مدير العمليات لشرق الكويت في شركة نفط الكويت حامد المطيري ان أبرز التحديات القادمة للقطاع النفطي مستقبلا تتمثل في نقص الميزانيات نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على عمليات الصيانة الدورية في المنشآت النفطية.

وأوضح المطيري في تصريحات صحافية أن القطاع النفطي يعمل على تقليص مدة الصيانة الوقائية بما يؤثر إيجابا على عمليات الإنتاج واستمراريتها، موضحا أن العاملين في الشركة يحاولون قدر المستطاع تخفيض أوقات الصيانة الوقائية التي تستغرق نحو 45 يوما عن طريق العمل 24 ساعة بدلا من 12 ساعة للحد من الفترات الطويلة مع ضمان الجودة والأمان مع المعدات.

وأشار إلى أن الميزانية المرصودة للصيانة في شرق الكويت لا تقل عن 40 ـ 50 مليون دينار سواء أكانت صيانة جزئية أو وقائية شاملة مبينا أن التحدي الأكبر الذي تلك العمليات هو البحث عن تكنولوجيا وتقنية حديثة تساعد في تطوير المنشآت وضمان استمرارية عملها وتقليل نسب الأعطال بما ينعكس على عمليات الانتاج.

ولفت المطيري إلى أن عمليات الصيانة تواجه تحدي كبير يتمثل في التقادم الزمني للمعدات مشيرا إلى أن هناك بعض المعدات مضى عليها من 20 ـ 30 عاما مما يضطر الشركة لعمل صيانة لها بشكل منفرد أو إيجاد بديل استراتيجي على المدى البعيد لها وهو ما يعد كلفة إضافية لعمليات الصيانة.

وأوضح أن المعدات المتقادمة أو المتهالكة في مناطق الإنتاج تتطلب وجود وكيل أجنبي أو بديل في السوق العالمي لإحلالها بطريق سلسلة.

بدوره قال رئيس فريق التفتيش والتآكل في مصفاة ميناء عبدالله في شركة البترول الوطنية مساعد العرادة إن هناك تحديات عدة تواجه عمليات الصيانة لزيادة فاعلية المعدات ورفع كفاءتها الصناعية بما يتواكب مع التكنولوجيا الحديثة والأحداث.

وأضاف العرادة أن من بين التحديات التي تواجه عمليات الصيانة تتمثل في ضرورة توفير منتجات بترولية ذات نوعية جيدة وذات محتوى منخفض من الكبريت.

ولفت إلى أن علميات الصيانة التي تنفيذها شركة البترول الوطنية تركز على المعدات والحد من عمليات التآكل، مشيرا إلى أنه من الضروري أن يصبح لدى دائرة الصيانة جدول كامل لكافة المعدات لضمان العمر الافتراضي لكل معدة حتى يتم التنبؤ بالمشاكل المتوقع حدوثها في المستقبل.

وأكد العرادة أن الشركة تركز على رفع الكفاءة وتخفيض نسبة التكاليف في الصيانة، مشيرا إلى أن تخفيض التكاليف يعني رفع كفاءة المعدات والعمليات صناعيا ولا يقتصر التوفير على الجانب المادي بالميزانية المرصودة لعمليات الصيانة، لافتا إلى أن الشركة تراعي رفع كفاءة العاملين لديها بما يتواكب مع التطورات العالمية في الصناعة النفطية.